

الملاحح التداولية في النحو العربي

بلقاسم محمد حمام

أستاذ اللغويات المشارك، بقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل،

الأحساء، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ٢١/١٠/١٤٣٤هـ وقبل للنشر في ٢٣/١/١٤٣٥هـ)

الكلمات المفتاحية: النحو، التداولية، الكفاءة، القصد، الحذف.

ملخص البحث: إن علم النحو العربي من أمتن العلوم العربية، ولا نبالغ إذا قلنا مع ابن خلدون إنه أساسها وقاعدتها، ومن ثم كان الاعتناء به عبر الحقب وعبر الأجيال متواصلا لم ينقطع، بلا كلل ولا نصب، وأريد أن أدلي بدلوي في ذلك، أداء لواجب شكر القدمات على ما خلفوه لنا، وقد ارتأيت أن أركز على زاوية قلما التفت إليها في هذا العلم، وهي البعد التداولي فيه، الذي يظهر لي على مستوى المفاهيم، وعلى مستوى القضايا الكبرى، وعلى مستوى القضايا الجزئية، لأثبت أنه علم انطلق من واقع اللغة، ولم يغادره بحال من الأحوال، عكس ما يحاول البعض ادعاءه، كما أريد التأكيد على أنه نحو حيوي ومتجدد بالشكل المناسب لطبيعته، وأهدافه التي وضعها مؤسسوه، بعيدا عن الشكل الذي يتمناه له هذا الباحث أو ذاك، وسيفيدنا التركيز على البعد التداولي لهذا النحو في تعليمته على وجه الخصوص، وفي إعادة ترتيب مادته، وإثراء قضاياها.

المقدمة

التقاطع الحاصل بين المجالين على مستوى المبادئ،

ليسهل علي بعد ذلك التطرق للمسائل الجزئية.

فالتداولية منهج فكري حديث تبنته علوم كثيرة،

وبخاصة العلوم الفلسفية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم

إن الربط بين مجال يبدو قديما كالنحو، ومجال حديث تماما

كالتداولية، يفرض علي تبريرا مقنعا للقارئ، ولذلك

سأبدأ بتحديد مفهوم كل من التداولية والنحو ليتبين لنا

اللسانية، وهي تعتمد اعتمادا كبيرا على الفلسفة التحليلية (يراجع في الفلسفة التحليلية: ماري آن بافو، وجورج إيليا سرفاتي، ٢٠١٢م، ص ٣٥٠)، التي كان الفضل في تأسيسها للفيلسوف الألماني (غوتلوب فريجه Gottlob Frege ١٨٤٨ - ١٩٢٥)، وقد تفرعت الفلسفة التحليلية إلى ثلاثة اتجاهات، مثل فيها الاتجاه الثالث المفهوم التداولي الذي نتكلم عنه، وهي :

- الوضعية المنطقية *Positivisme logique*، بزعمارة رودولف كارناب.
- والظاهرية اللغوية *Phénoménologie du Langage*، بزعمارة إدموند هوسرل.
- وفلسفة اللغة العادية *Philosophe Du Langage Ordinaire*، بزعمارة الفيلسوف النمساوي لودفيغ فيتنغنشتاين

ويعود الفضل إلى إدخال مصطلح *Pragmatique* في معجم اللسانيات الحديثة إلى شارل موريس Charles Morris في سنة ١٩٣٨م في كتابه أسس نظرية العلامات، إذ حدد ماهيتها كجزء من السيميائية وأحد مكوناتها، وميز في مقال كتبه في موسوعة علمية بين مختلف الاختصاصات التي تعالج اللغة، وهي: علم التراكيب، وعلم الدلالة، وأخيرا التداولية، التي تعنى في رأيه بالعلاقات بين العلامات ومستخدميها (آن روبول، وباك موسلار، ٢٠٠٣م، ص ٢٩)، كما تشير الدراسات إلى أن ظهور التداولية منهجا ونظرية، يعود الفضل فيه إلى الفيلسوف الإنجليزي "ج. أوستن"، بصور مؤلفه "كيف نصنع الأشياء بالكلمات"، واصفا التداولية بأنها: جزء من دراسة أعم هي دراسة التعامل

اللغوي من حيث هو جزء من التعامل الاجتماعي، ومجال دراستها هو اللغة الطبيعية مؤدية وظيفة التواصل بين مستعمليها، وهو ما يجعلها تمتاز عن المناهج اللسانية الأخرى كالبنوية، والوظيفية، والتوليدية، لأنها تركز على دراسة الفعل الكلامي دراسة شاملة، متبعة إياه وهو فكرة في ذهن المتكلم، إلى أن يصير أفعالا منجزة عند المتلقي، ومن ثمة كانت ثورة على الاتجاهات العقلية في دراسة اللغة التي تعتمد على التخمين، وعلى غير الملموس، كما واجهت الاتجاهات التي ركزت على طرف واحد من العملية التواصلية، كالبنوية التي ركزت على اللغة من حيث هي بنية، وعلى التوليدية بتركيزها على المتكلم المثالي، وعلى نظريات التلقي التي تركز على المتلقي، ومن ثم ليست التداولية "علما لغويا محضاً بالمعنى التقليدي، علما يكتفي بوصف البنى اللغوية وتفسيرها، ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج من ثمّ مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة "التواصل اللغوي وتفسيره" (مسعود صحرابي ٢٠٠٥م، ص ١٦)، فهي تهتم بالجانب الغائب للغة (المقصدية)، وبالجانب الفعلي للغة (كيف نحول الأفكار إلى لغة)، وبالجانب الوظيفي للحدث الكلامي (السلوك والكفاءة التواصلية عند المتكلم، وعند المتلقي، أساليب الحجاج)، وبجانب مؤازرة العناصر غير اللغوية للفعل الكلامي في الوصول إلى الإنجازية أو التقريرية، وبالجانب التأثيري للغة في المقام التواصلية وتحولها إلى سلوك عند المتلقي، ومن هنا تبدو قيمة

كثيرة ومتنوعة، لا تحتاج إلى التمحل والتكلف، بقدر ما تحتاج إلى حسن الاستقراء والتحليل، والمقارنة، وهذا الذي نرجو التوفيق فيه.

ومما يهمنا في مجال التداولية الآن هو نظرتها للغة، ونذكر قبل ذلك أن هناك في النظريات اللسانية المعاصرة باعتبار تصورهما لوظيفة اللغة الطبيعية مجموعتين اثنتين:

نظريات لسانية صورية.

ونظريات لسانية وظيفية.

إذ تضم المجموعة الأولى جميع النظريات اللسانية التي تعد اللغة الطبيعية أنساقاً مجردة، يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التواصلية، في حين تشمل المجموعة الثانية النظريات اللسانية التي تعتمد كأحد مبادئها المنهجية المبدأ الآتي: اللغات الطبيعية بنيات تحدّد خصائصها ظروف استعمالها (أحمد المتوكل ١٩٨٥م، ص٨)، وعلى رأس المجموعة الثانية (التداولية)، التي ترى أن اللغة التي تستحق الدراسة هي اللغة الطبيعية، في مقابل اللغة الاصطناعية (كلغة الرياضيات، ولغة العلامات...)، وأن فهم الإنسان لذاته ولعالمه يرتكز في المقام الأول على اللغة، فهي التي تعبر له عن هذا الفهم، كما أنها هي المرشح الوحيد لأداء وظيفة التواصل بصورته المثلى، بل إن (لودفيغ فتجنشتاين) يرى أن المادة الأساسية للفلسفة هي اللغة، وأن جميع مشكلات الفلسفة تحل باللغة، فاللغة هي المفتاح السحري الذي يفتح مغاليق الفلسفة، بل كان يعتقد أن الخلافات والتناقضات المنتشرة بين الفلاسفة سببها الأساسي سوء فهمهم للغة أو إهمالهم لها، وراح يطور فلسفته الجديدة التي توصي بمراعاة الجانب الاستعمالي في اللغة" (مسعود صحرأوي،

البحث التداولي في كونه يسعى إلى الإجابة عن بعض الأطروحات اللسانية السابقة، من قبيل:

من يتكلم؟ من المتلقي؟ ما مقصديتنا أثناء الكلام؟

كيف نتكلم بشيء، ونسعى لقول شيء آخر؟ ما الظروف التي يمكن فيها للذوات أن تؤول الملفوظات تأويلاً يخدم عملية التواصل؟ كيف نميز بين المعنى الحرفي والمعنى غير الحرفي للملفوظ؟

منطلقاً من إقراره بأن كل قول هو عبارة عن فعل، ولذلك نجد من القضايا المهمة التي تناولتها التداولية في مجالها النظري والتطبيقي: القوة الإنجازية للفعل، ومتضمنات القول، والاقتضاء، والاستلزام الحوارية، والافتراض المسبق، ونظرية المحادثة، ونظرية الملاءمة، واستراتيجيات الخطاب، ونظريات الحجاج، وعلم السياق، والإحالة، والتماسك اللغوي والتناسق الدلالي للخطاب، وغيرها.

ومن ثم يمكن أن أصفها بأنها الضلع الثالث لعلم العلامات كما يرى موريس (١٩٣٨) "أما الضلعان الأول والثاني فهما علم النحو وعلم الدلالة، إذ ينشغل النحو بعلاقة العلامات بعضها ببعض، أي علاقة المفردات والأدوات والروابط في العبارة والجملة والنص... أما علم المعنى أو الدلالة فيتناول علاقة العلامات بما تشير إليه، سواء كانت أشياء، أو كائنات، أو تصورات" (بهاء الدين محمد مزيد ٢٠١٠م، ص١٩)، وهذه الأضلاع الثلاثة لها ما تشترك فيه، وبخاصة النحو الذي اشتهر عند الدارسين بتأثيره وتأثيره في علم الدلالة، ونجتهد نحن في هذه الدراسة في تبين الجوانب التي يتقاطع فيها مع الضلع التداولي، وهي

٢٠٠٥م، ص ٣٧)، وهذه اللغة تنتظم حول تمييز وظيفي بين نمطين من الملفوظات، هما الملفوظات التقريرية، التي تصف وضعاً، والملفوظات الإنجازية التي تسمح بإنجاز فعل ما (ماري آن بافو، وجورج إلبا سرفاتي، ٢٠١٢م، ص ٣٥٥)، كما أن كفاية ملفوظ ما عند الإنتاج كما عند المتلقي مرتبطة بامتثال الذات لمجموعة من القواعد المؤسسية التي تمنح نية التواصل قيمة جماعية، إذن فهي لا تركز في اللغة على البنية، وإنما تركز على استعمال هذه البنية في مقامات محددة، كما أنها لا تتبع الدلالات المعجمية للوحدة اللغوية، وإنما تجتهد في الوصول إلى معناها السياقي، الذي يتحكم فيه المحيط المعرفي لمختلف أطراف العملية التواصلية، وعليه أسست التداولية لنفسها ثوابت انطلقت منها في التعامل مع اللغة بوصفها أداة للتواصل، وعملية التواصل تقتضي عناصر أخرى كثيرة تحيط باللغة، ومن ثم كان لزاماً على الاتجاه التداولي التعامل مع كل ما من شأنه أن يؤثر في الملفوظ، قبلاً وبعداً، فجاء التركيز على مجموعة من العناصر، كل عنصر منها يؤثر تأثيراً نوعياً في بنية اللغة وفي دلالتها على السواء، وهذه العناصر هي:

- مقاصد المتخاطبين.
- الافتراضات السابقة عند المتكلم والمتلقي.
- المعاني الصريحة والمعاني الضمنية.
- الاستلزام التخاطبي.
- قواعد التخاطب.
- تقنيات الفهم والتأويل.
- الطبيعة الحجاجية للغة.

هذا بالنسبة لمفهوم التداولية الذي سأتناه في هذه المقاربة، ولا تتضح جوانب الموضوع إلا بتحديد مفهوم القسم الثاني لها في بحثي هذا ألا وهو النحو، إن مفهوم النحو الذي نريد مقارنته بالتداولية هو ذلك المفهوم الذي استقر في أذهان أوائل النحاة، وانطلاقاً منه بنوا صرحه، وأرسوا أصوله، وهو أنه لا ينحصر في مجموعة من القواعد جاءت لتصحيح خطأ، أو تحارب لحناً، وإنما هو منظومة من الأفكار، وبناء من التصورات، حول طبيعة اللغة، وطبيعة وظائفها، وطبيعة هذا العلم، وطبيعة أهدافه، وطبيعة العلاقة بينه وبين منظومة العلوم في الواقع المعرفي العربي الإسلامي، وهذا التصور هو الذي سائر المنتج النحوي في كل مراحل، حتى المراحل الأخيرة من مسيرته، التي توصف بالجمود والتكرار، والذي يهمننا هو التركيز على مفهومه عند أوائل النحاة، وهذا المفهوم ليس شرطاً أن نظفر به في شكل مقولات أو حدود مباشرة وصريحة، بل نستخلصه من طريقة دراستهم، ومنهج تحليلهم، وبالظروف التي أحاطت بهذا العلم.

ومن أهم القضايا التي تساعدنا كثيراً في تحقيق ذلك توضيح تصورهم للغة - من خلال نظرتهم للغة العربية - التي جعلوها هدفاً لهذا العلم، إذ رأوا أن اللغة العربية بلغت من النضج حد الإعجاز، ولذلك استأهلت أن تكون لغة أعظم كتاب ينزل من السماء، "وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني، مثل الحركات التي تعين الفاعل من المفعول من المجرور أعني المضاف ومثل الحروف التي

الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع" (ابن خلدون، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٤٦٤)، ولذلك جعل النحاة من أهدافهم هذا المستوى الناصع من العربية، ووجهوا إليه معظم مجهوداتهم.

الموضوع:

بعد توضيح المقصود بمصطلحي (التداولية) و(النحو)، يمكنني أن أمضي مع القارئ في تتبع الملامح التداولية في مجال علم النحو، بعدما تأكدنا أنه يعمل في المسار نفسه الذي تشغل فيه التداولية، مسار اللغة الإنسانية الطبيعية، كما أنه يشاركها في زاوية النظر لطبيعة هذه اللغة ووظائفها، وسيوضح كثير من ذلك من خلال عناصر هذا البحث، وسأتناول هذه الملامح التداولية من مستويين: المستوى الأول: الملامح التداولية من خلال القضايا العامة، والمستوى الثاني: الملامح التداولية من خلال القضايا الجزئية.

المستوى الأول: الملامح التداولية من خلال القضايا

العامة: يمكننا أن نتلمس الملامح التداولية في القضايا العامة عند النحاة من خلال:

- مفهومهم للنحو.
- هدفهم منه.
- منهجهم الذي اعتمدوه.

١- مفهومهم للنحو: إن النحو عند العلماء الأوائل ليس هو مجموع القواعد التي تضبط أواخر الكلمات، وإنما هو منظومة متكاملة من الرؤى للغة في أبعادها الواسعة والمختلفة، ولعل من دلائل ذلك عرض سيويه لأصناف الكلام (سيويه، ١٩٨٨ م ج ١،

تفضي بالأفعال أي الحركات إلى الذوات من غير تكلف ألفاظ أخرى، وليس يوجد ذلك إلا في لغة العرب" (ابن خلدون، ١٩٨٨ م، ج ١، ص ٧٥٣)، وافتخار العربي بلغته واعتزازه بها مبرر وطبيعي؛ لأنها أصبحت عنده سليقة، امتزجت بخصائصه ومكوناته الذاتية، فامتلك ناصيتها وسيطر عليها فأصبحت تلبي له حاجاته، وتنقاد له، يوجهها أينما شاء، ولذلك سميت ملكة، و"الملكة: هي صفة راسخة في النفس، وتحقيقه أنه تحصل للنفس هيئة بسبب فعل من الأفعال، ويقال لتلك الهيئة: كيفية نفسانية" (الجرجاني، ١٩٨٣م، ج ١، ص ٢٢٩)، وتحتاج اللغة إلى ثلاث مراحل حتى تصير ملكة، وقد ذكرها ابن خلدون في مقدمة تاريخه، فقال: "والمملكات لا تحصل إلّا بتكرار الأفعال؛ لأنّ الفعل يقع أولاً وتعود منه للذات صفة، ثمّ تتكرّر فتكون حالاً، ومعنى الحال أنّها صفة غير راسخة ثمّ يزيد التكرار فتكون ملكة أي صفة راسخة" (ابن خلدون، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٧٦٤)، ويمكن أن نلخص هذه المراحل في أساس واحد وهو (التداول)، إذ كلما ازداد تواصل الفرد باللغة ازدادت رسوخا عنده (الصفة، ثم الحال، ثم الملكة)، كما أن الملكة اللغوية لا تتحقق بمستوى المفردات، بل تتحقق بمستوى الملفوظات التواصلية، يقول ابن خلدون: "اعلم أنّ اللغات كلّها ملكات شبيهة بالصناعة إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها.

وليس ذلك بالنظر إلى المفردات وإنّما هو بالنظر إلى التراكيب. فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة ومراعاة التأليف

ص ٢٥)، في صدر كتابه، قبل الخوض في تفاصيل القواعد النحوية التي تحكم الكلام العربي، إذ بين صور الكلام التي يمكن أن يتم التواصل بها، وهي: المستقيم الحسن، والمحال، والمستقيم الكذب، والمستقيم القبيح، والمحال الكذب، وإعطاءه نماذج وتمثيله لكل صنف، وهو يجعل التواصل البشري لا يخرج عن المستقيم والمحال، بتنوعيهما، وذلك ما يتقاطع مع التصنيف الذي ارتضاه الاتجاه التوليدي التحويلي حين تكلم عن الجمل الأصولية، والجمل غير الأصولية، كما يتضح هذا المفهوم الواسع لمجال النحو من خلال مختلف تعريفاتهم لعلم النحو، من مثل ما أورده ابن جني فيلسوف العربية: موضحاً حقيقة بأنه "انتحاء سمت كلام العرب" (ابن جني، دت، ج ١، ص ٣٥)، إذ هو السيل التي من خلالها يأخذ المتعلم طرائق العربي في الكلام والتعامل، ويعتمد عليها في إيصاله إلى هذا المبتغى، باذلاً في ذلك كل جهده، وكل هذه الأبعاد نجدها ماثلة في الجذر اللغوي لكلمة (انتحى)، إذ جاء في لسان العرب: "تنحى وانتحى اعتمد يقال انتحى له بسهم ونحاً عليه بشفرته ونحاً له بسهم ونحاً الرجل وانتحى مال على أحد شقيه أو انحنى في قوسه وأنحى في سيره أي اعتمد على الجانب الأيسر قال الأصمعي الانتحاء في السير الاعتماد على الجانب الأيسر ثم صار الاعتماد في كل وجه" (ابن منظور، ١٤١٤ هـ، ج ١٥، ص ٣١١)، كما أن لفظة (السمت) الواردة عند ابن جني توحى بأن علم النحو لا يقف بنا إلا عند أحسن ما تكلمت به العرب، مبتعداً بنا في الوقت نفسه عما نزل عن هذه المرتبة، فموضوعه إذن ليست الأصوات، ولا

بنيات الكلمات العربية، وإنما هو كل ما نطق به العربي الفصيح الخالص، ولم يبتعد كثيراً مفهوم المتأخرين عما جاء عند المتقدمين، فهذا السيوطي يعرض علينا مفهومه للنحو على الشكل الآتي: "النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم، لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحدهما إلى الأخرى" (السيوطي، ٢٠١١م، ص ٢٧)، وأهم ما يستوقفنا في هذا التعريف قوله (استعمالهم)، إذ الهدف هو اللغة التي استعملتها العرب في واقعها، فلا تكون الألفاظ معزولة عن الاستعمال في مجال علم النحو، وإنما مجاله الألفاظ وهي حية متحركة في استعمال العربي، مع العلم أن كثيراً من الدارسين يرون أن هذا المفهوم العميق لعلم النحو لم يكتب له الاستمرار، إذ سرعان ما اختفى بعد القرن الخامس الهجري، حينما أصيب النحو بآفة الجمود والتكرار (حسان تمام، ١٩٩٤م، ص ١١).

- ٢ - هدفهم منه: لم يترك لنا النحاة القدماء مجالاً للتخمين في تحديد الهدف الذي من أجله أسسوا أهم صرح قامت عليه علوم العربية جميعها، ويتلخص هذا الهدف في مصطلح (الأداء)، ويظهر ذلك في قول ابن السراج: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب" (ابن السراج ١٩٩٦م، ج ١، ص ٣٥)، وقول ابن جني: "ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها" (ابن جني، دت، ج ١، ص ٣٥)، وقول ابن فارس: "ولذلك سمي نحو الكلام؛ لأنه يقصد أصول الكلام، فيتكلم على حسب ما كان

الأسود، فقال: يا أبا الأسود إن هذا الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب، فلو صنعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم ويعربون به كتاب الله، فأبى ذلك أبو الأسود وكره إجابة زياد إلى ما سأل، فوجد زياد رجلاً، وقال له: اقعد في طريق أبي الأسود، فإذا مر بك فاقرأ شيئاً من القرآن تعمد اللحن فيه، ففعل ذلك، فلما مر به أبو الأسود رفع الرجل صوته يقرأ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (سورة التوبة آية ٣) فاستعظم ذلك أبو الأسود، وقال: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله، ثم رجع من فوره إلى زياد، وقال: قد أجبتك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن، فابعث إلي ثلاثين رجلاً، فأحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل بخيارهم حتى اختار منهم رجلاً من عبد القيس، فقال: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقط إلى جانب الحرف، فإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإن اتبعت شيئاً من هذه الحركات نقطة فانقط نقطتين، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك.

جاء أبو الأسود الدؤلي إلى زياد بالبصرة فقال له: أصلح الله الأمير إنني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع لهم علماً يقيمون به كلامهم، قال: لا، قال ثم جاء زياداً رجلاً فقال: مات أبانا وخلف بنون، فقال زياد مات أبانا وخلف بنون، ردوا إلي أبا الأسود الدؤلي، فرد إليه فقال: ضع للناس ما نهيتك.

العرب تتكلم" (ابن فارس، ١٩٧٩م، ج ٥، ص ٤٠٣)، وقول الصبان في حاشيته: "وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ في الكلام. وفائدته معرفة صواب الكلم من خطئه" (الصبان، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٢٢).

فالنحو علم يربط بين أداء المتكلم المثالي، وأداء المتكلم العادي، بحيث يعرض الأداء النموذج، ويبيّن خصائصه، وقوانينه، ليكون المثال الذي يلتزمه المتكلم المتأخر، ولا فرق بين أن يتعلق الأداء بالنص القرآني، أو يتعلق بالكلام العربي عموماً، ولا نتصور أن فساد الأداء كان مقصوراً على القرآن الكريم، بل نظن أنه بدأ من الكلام العربي، ثم وصل إلى القرآن الكريم؛ لأنّ العربي حين كانت ملكته اللغوية تامة لم يسمع منه لحن لا في كلام، ولا في شعر، ولا في حديث، ولا في قرآن، إلا في القليل النادر، وبالعودة إلى الأسباب المباشرة لظهور علم النحو التي ذكرها العلماء في مصنفاتهم، وبغض النظر عن تعددها، واختلافها، وتضاربها أحياناً، وثبوتها تاريخياً، نجد أنها تؤكد أن السبب الرئيس هو في حقيقته تداولي، لم ينحصر في ضبط مفردة، أو إقامة علامة إعرابية مقام أخرى، وإنما كانت له أبعاد دلالية، واجتماعية، ودينية، وسياسية، والروايات الآتية، كما جاءت عند السيوطي في رسالة سماها (سبب وضع العربية) (السيوطي، ١٩٨٨م، ص ٣٠ وما بعدها)، نموذج على هذه الأبعاد:

• كتب معاوية إلى زياد يطلب عبيد الله ابنه، فلما قدم عليه كلمه، فوجده في فردة، وكتب إليه كتاباً يلومه فيه، ويقول: أمثل عبيد الله تصنع؟ فبعث زياد إلى أبي

إن السبب في ذلك أنه مر بأبي الأسود سعد الفارسي وكان رجلاً فارسياً من أهل بوزنجان كان قدم البصرة مع جماعة من أهله، فدنوا من قدامة بن مظعون الجمحي فادعوا أنهم اسلموا على يديه، وأنهم بذلك من مواليه، فمر سعد هذا بأبي الأسود وهو يقود فرسه، فقال: له ما لك لا تتركب؟ فقال: إن فرسي ضالع، فضحك به بعض من حضره، فقال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا إخوة، فلو علمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول به، ولم يزد عليه.

فهذه الروايات وغيرها تؤكد لنا أن الذي بعث الخوف في الوسط العربي، هو أن نظام التواصل بدأ يختل، ليس فقط على مستوى العامة من العرب بل وصل الخلل إلى بيوت الخاصة (الحكام) مع أنهم كانوا أحرص الناس على المحافظة على ملكتهم اللغوية صافية فصيحة، بل وراقية، كما أن نظام التواصل بين العرب وغيرهم من الأجناس الأخرى أصبح في خطر، رغم أنه لم يمر على الاحتكاك إلا الوقت اليسير، وهنا أذكر القارئ الكريم أن هذا الاختلاف والتعدد في الروايات، في مقابل عظمة هذا الصرح، ونضوجه التام في جوانبه المختلفة (المفاهيم، والمنهج، والمصطلح...) جعل عدداً من الدارسين (السامرائي إبراهيم، ١٩٨٧م، ص ١١) يرى أنه من الحيف ربط ظهور النحو بمحادثة بسيطة مباشرة تختزل حقيقته في تصويب لحن، إذ لو كان الأمر كذلك لجاءتنا مجموعة من التصويبات، لما كان سمع من لحن، ولتوقف الأمر عند هذا الحد، ولذلك قلت إن الأسباب تكمن في الجانب التواصلية، الذي خيف عليه، إذ بات

يهدد أفراد الأسرة الواحدة، فلا يكاد الأب يفهم قصد ابنته، بل أدى ذلك إلى خروج التواصل عن هدفه، بسبب سوء الفهم الذي تسبب فيه خرق قوانين العربية. واقتضى هدف الوصول إلى الأداء المثالي، وجعله ممارسة يومية عند أفراد المجتمع، محاولة الوصول إلى (العلل التواصلية) التي أقام عليها المتكلم المثالي كلامه ويمكن أن نستأنس في ذلك بقول ابن جني: "باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها" (ابن جني، دت، ج ١، ص ٢٣٨)، وهنا أشير إلى قضيتين مهمتين، هما اقتناع علماء النحو أن العربي في تواصله بلغته، كان يبني كلامه - وهو واع - على أسس وقوانين، واقتناعهم في الوقت نفسه أن الوصول إلى هذه العلل (الأسس) اجتهد محض، ويؤكد ذلك نص الخليل الآتي: "إن العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها" (الزجاجي، ١٩٧٩م، ص ٦٦).

والعلل التي نقصدها هي تلك التي كانت عند مستعمل اللغة المثالي (وهو ما تسميه التوليدية بالمعرفة الضمنية)، ولا نقصد بها علل النحويين؛ لأن النحويين انطلاقاً من تسليمهم بوعي العربي الفصيح بعلل لغته، التي لم يفصح عنها، حاولوا الوصول إليها دون الجزم بقطعيته، ولذلك اختلفوا كثيراً في تحديد العلة في الظاهرة الواحدة، وتدافعت آراؤهم، وجاء بعضهم بما لا يقبله الذوق العربي السليم، وهذا ما يجعلنا نفهم

الأقوى للمحافظة على لحمة الجماعة اللغوية، ولم يأخذ النحاة هذه اللغة من بطون الكتب والمعاجم، وإنما استقرّوها في بيئتها، وهي تؤدي وظائفها المختلفة، وكان للنحاة في ذلك سبيلان:

الأول: أن يتوجهوا إلى المواطن الأصلية لهذه اللغة.

الثاني: أن ينتقل المتكلم المثالي (الأعرابي) إلى موطن النحوي.

وفي الحالتين _رغم أن الحالة الأولى أدخل في التداولية_ كان النحوي يباشر الأداء الحي لهذه اللغة التي يريد أن يقعد لها، ويمكن أن نتأكد من ذلك بالرجوع إلى سير أوائل النحاة (ابن أبي اسحاق، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد، وسيبويه) في كتب التراجم^(١)، وكان ذلك سبيل نخبة المدرستين المؤسستين لعلم النحو (البصرة والكوفة) بخاصة في الطور الثاني لهذا العلم، وهو طور النشوء والنمو، فالخليل "وهو غرة جبين هذا الطور قد جمع بين اللغة والنحو، فإنه ذكر في كتاب العين الذي هو الأساس لكتب اللغة فيما نعلم مقداراً كبيراً من النحو، وفي هذا الطور أخذت العلماء في كتب النحو ومباحثه سمّاً آخر غير ما اتجهوا إليه في الماضي ... حيث نشطوا في التقصي، والاستقراء للمأثور عن العرب وفي

وصف عللهم بالضعف، إلا أن الحكم المتأني الذي وصل إليه ابن جني هو العمدة في هذه النقطة، إذ يقول: "ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع وفزع إلى التحاكم فيه إلى بديهة الطبع، فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع" (ابن جني، دت، ج ١، ص ٥٢).

- ٣ - **منهجهم فيه:** لقد ميز القدماء في دراستهم النحوية بين مستويين:

"**المستوى الأول:** يتمثل في رصد القواعد المجردة التي يغلب عليها الطابع التعليمي.

المستوى الثاني: يتمثل في علاقة المبنى بالمعنى، وتمثله العلاقات التركيبية المختلفة بين الكلمات داخل الجمل أو بين الجمل بعضها ببعض، إذ أدرك النحاة بحق العلاقة المتينة بين المبنى والمعنى، والمبنى عندهم يبدأ من أصغر الوحدات، متمثلاً في الأصوات...بينما تمثل الجملة أكبر الوحدات بناءً" (البهناوي، ١٩٩٤م، ص ٢٦)، وكلا المستويين يظهر فيهما جلّيا بعد التداولي، ويكفي أن نستعرض الأسس الكبرى لطريقتهم في التقعيد لهذا العلم على محاور ثلاثة، وهي: الاستقراء (السماع)، والقياس (الاتساع، الجواز)، وشمولية الأبواب.

- أ - **الاستقراء:** لم ينطلق النحاة المتقدمون على وجه الخصوص في تقعيدهم للنحو من العقل، وإنما انطلقوا من النص، أو النقل، أو السماع، بمعنى أنهم رجعوا إلى اللغة العربية التي يستعملها العربي في تواصله مع أفراد مجتمعه، تلك اللغة الحية التي كانت الوسيلة

(١) كطبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، وتاريخ العلماء النحويين للتخوي، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي، وأخبار النحويين لأبي طاهر المقرئ، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري.

إعمال الفكر واستخراج القواعد، وكان مبعث ذلك النشاط هو التنافس البلدي الذي عرض إبان هذا الطور فرام كل من أهل البلدين "البصرة والكوفة" ظفرا على الآخر، فالخليل بعد أن جاب بوادي الحجاز ونجد وتهامة مواجهها العرب في صحرائها مستمعا لأحاديثها يعود إلى البصرة، ويستجمع كل ما سمع ويشحذ ذهنه الحاد ويفرغ للبحث عن لآلئ هذا الفن من بحر علمه العميق حتى جمع أصوله وفرع تفاريعه وضم كل شيء إلى لفقه، وساق الشواهد وعلل الأحكام وبلغ في ذلك غاية محمودة فاقت كل من سبقه" (الطنطاوي، ١٤٢٦هـ، ص ٣٦)، كما يمكن التأكد من اتباعهم لمنهج استقراء الكلام الحي المتداول في الواقع العربي آنذاك بالعودة إلى مؤلفاتهم، التي صرحوا في مواضع كثيرة منها بسماعهم المباشر، وقبل أن نعطي أمثلة من مؤلفاتهم، نسوق قول السيرافي الذي يتردد كثيرا في كتب المدارس والاتجاهات النحوية، بخصوص منهج السماع عند البصرة والكوفة: قال: "حدثنا أبو بكر بن دريد قال: رأيت رجلاً في الوراقين بالبصرة يفضل كتاب المنطق ليعقوب بن السكيت ويقدم الكوفيين، فقليل للرياشي وكان قاعداً في الوراقين، فقال: إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز" (السيرافي ١٩٦٦ م، ص ٦٩)، فهذا النص يثبت في جانب منه أخذ الجميع - بصريين وكوفيين - اللغة من أفواه مستعمليها بغض النظر عن السياق الذي يورد فيه العلماء والدارسون قديما وحديثا هذا المقولة، وهو سياق المفاضلة، وتبين أن منهج البصرة في السماع كان أكثر دقة، وأصح أساسا،

بينما يهمنها منها أنها تثبت منهج السماع عند الفريقين، ذلك السماع الذي كان يتابع اللغة وهي تُتداول بين مستعمليها، ومن الأمثلة التي وردت في كتبهم تثبت منهج السماع المباشر، ما جاء في كتاب سيبويه، من مثل قوله: "ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول: خَلَقَ الله الزرافة يديها طول من رجليها"، وقد سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ: مَطَرَتْهُمْ ظَهراً وبطناً، "واعلم أن من العرب من يرفع سلاماً إذا أراد معنى المبارأة، كما رفعوا حَنّاً، سمعنا بعض العرب يقول لرجل: لا تكونن مني في شيء إلا سلاماً بسلام، أى أمرى وأمرُك المبارأة والمتاركة"، "وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم، فيقول: مع مَنِ؟"، "وقد سمعنا من العرب من يشمه الرِّفْع، كأنه يقول: متى أنام غير مؤرق" (سيبويه، ج ١، ص ١٥٥، - ج ١/١٦٠ - ج ١/٢٦٨ - ج ١/٣٢٦ - ج ٢/٤١٢ - ج ٣/٩٥ - ج ٤/٣٩ - ج ٤/١٢٧ - ج ٤/٤٠٤).

ولهذه المباشرة لم يقدموا على المسموع شيئاً، إذا توافرت فيه الشروط التي وضعوها، ومن أشهرها (الاطراد)، الذي يعني كثرة الاستعمال والسلامة من الشذوذ، وكلها معايير تداولية، كما لا ننسى أنهم كانوا يميزون بين نوعين من الكلام، مستعمل وغير مستعمل، وأن سيبويه يطلق على غير المستعمل اسم (التمثيل)، كما في قوله في مواضع من الكتاب: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه وذلك قولك ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به"، "وإذا قلت: زيد لقيت أخاه

فهو كذلك، وإن شئت نصبت؛ لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به، والدليل على ذلك أن الرجل يقول: أهنت زيدا بإهانتك أخاه وأكرمته بإكرامك أخاه، وهذا النحو في الكلام كثير، يقول الرجل: إنما أعطيت زيدا، وإنما يريد لمكان زيد أعطيت فلانا، وإذا نصبت زيدا لقيت أخاه، فكأنه قال: لا بست زيدا لقيت أخاه، وهذا تمثيل ولا يتكلم به (سيبويه، ج ١، ص ٧٢ و ٧٣، وج ٣، ص ٢٨).

ب- القياس (الاتساع، الجواز):

الأصل الثاني الذي قام عليه المنهج النحوي هو القياس، وقد أغنتنا كتب أصول النحو القديمة منها والحديثة عن الإطالة في تعريفه، وبيان أركانه، وأنواعه، وكيف تفنن علماؤنا القدماء في استعماله استعمالا ينم عن قدرة عجيبة عندهم في تمحيص المسائل وتبويبها، وما يهمني منه هو ما أسميه (القياس التداولي)، وهو يقوم على ركنين أساسيين: مقيس (الاستعمال الهدف)، مقيس عليه (الاستعمال المثالي)، إذ يستحضر النحوي النموذج الآني، الذي يسعى إلى فرض نفسه نمطا متداولاً، ويعرضه على النموذج المثالي، الذي سبق أن حدّد حدده له مجموعة من المواصفات (فصيح، مطرد، ينتمي إلى زمان ومكان الاحتجاج)، فإن وجد في الثاني تطابقاً في المعايير، أخذ حكم الأول، وأجيز له أن يدخل مجال التداول العربي الفصيح.

والقياس بهذا المفهوم يدل على مجموعة من القناعات عند النحاة هي:

- أن هناك مجالا تداوليا نموذجاً، يكون هو الأصل، ويزكرنا ذلك بفكرة المتكلم المثالي في النظرية

التوليدية التحويلية، وهذا ما جعل شوقي ضيف يقول: "وطبيعي أن يكثر القياس في كتاب سيبويه كثرة مفرطة؛ لأنه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها، وهو يعتمد عنده في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب" (شوقي ضيف، دت، ص ٨٧)، وقد استمر هذا المنهج إلى آخر أعلام المذهب البصري، فهذا المبرد "كان يحتكم دائما إلى القياس، ولكنه لم يكن يقدمه على السماع عن العرب، بحيث يرفض ما ورد على ألسنتهم أو قل على أكثر ألسنتهم، فقد كان يرد ما يخالف الكثرة الكثيرة الدائرة في أفواههم، ولكن حين لا توجد هذه الكثرة كان يفسح للقياس، وكذلك كان يفسح له حين يشيع استعمال بين العرب، وليس معنى ذلك أنه كان يقيس على الشاذ والنادر، إنما كان يقيس على ما سُمع كثيرا" (شوقي ضيف، دت، ص ١٣٢).

- إقرارهم بخضوع اللغة بحكم الاستعمال والتداول إلى عملية التوليد، والتجدد، والإبداعية، ومن هنا نفهم قول ابن جني: "واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب" (ابن جني، ج ١، ص ١١٥).

- أن (المقيس عليه/الأصل) يمثل القواعد اللغوية الماثلة في عقلية الجماعة اللغوية (اللسان بمفهومه السوسيري)، بينما يمثل (المقيس/الفرع) الأداء الآني عند الفرد المنتمي لهذه المجموعة (الكلام بمفهومه السوسيري)، الذي لا بد أن يخضع لقوانين اللسان العام.

• أن عملية القياس تقوم على فكرتي الكفاءة والأداء.

ويجدرني الحديث عن القياس بعده ملمحاً تداولياً في النحو العربي، وباعتباره كذلك آلية من آليات تعزيز هذه التداولية، إلى التنبيه على أن من أهم نتائج (اتساع رقعة الجواز) في الأحكام النحوية، والاتساع هو مرونة تنحرف بالعبارة عن الشائع المألوف، بحيث يكون التركيب لا يتطابق تماماً مع المعنى المقصود، أو أنه الخروج عن الأصل والقياس في التركيب اللغوي، بالزيادة أو الحذف، بالتقديم أو بالتأخير، بالحمل على المعنى وبالتضمنين، بالقلب أو التوهم أو الجوار، بالنيابة أو بالعوض، أو الاستغناء، أو الالتفات، بتعدد المعنى للمبنى الواحد، وغير ذلك من العناصر التي تنضوي تحت لواء ظاهرة الاتساع الكبرى (شبانة، ٢٠١١م، ص ٩)، إذ يلاحظ المتتبع لمسيرة النحو العربي أن كل جيل من النحاة كان يعطي لنفسه الحق في تجويز استعمال معين، كان عند من قبله غير جائز، وهكذا شيئاً فشيئاً أصبحت رقعة الجواز أفسح، ولم تتوقف يوماً على الامتداد، حتى في عصرنا الحالي، إذ تطالعنا المجمع اللغوية بين الفينة والأخرى بجواز استعمال صيغة، أو تركيب، لم يكن قد استعمل من قبل، ولا يهمننا هنا التجويز المتعلق بتفسير الظواهر النحوية، والمحلات الإعرابية، إنما يهمننا منه تلك الآراء التي تبيح استعمالاً ما، على مستوى المفردة، أو على مستوى العبارة، ومن نماذج ذلك: تجويز ابن السراج (ت ٣١٦هـ) "تقديم خبر كان ولو كان جملة وكذلك توسطه بينها وبين اسمها، وكان الجمهور يمنع ذلك"، كما أجاز الزجاج

(ت ٣٣٧هـ) "أن تجمع معيشة على معاش، مخالفاً بذلك سيويه... وجمهور البصريين من بعده"، ورأي أبي بكر بن الأنباري (ولد في ٢٧١هـ) في أن (إلى) "قد ترد اسماً، فيقال: انصرفت من إليك، كما يقال، غدوت من عليك"، وتجويز ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) تذكير الفعل مع المبتدأ المؤنث المجازي، مثل: الشمس طلع"، وتجويز أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) إتباع فاعل نعم وبئس بالنعته مثل: لنعم الفتى المدعو للحرب علي، ومنعه الجمهور، وكما ذهب ابن الباذش (ت ٥٢٨هـ) "إلى أن المضارع في مثل: الهندان هما تفعلان، يجوز فيه التذكير والتأنيث"، وكما جَوَّز عيسى الجزولي (ت ٦٠٧هـ) حذف نون الوقاية في من وعن، فيقال: مني وعني بالتخفيف (شوقي ضيف، د ت، ص: ١٤٣، ١٣٩، ٢٥١، ٢٦٢، ٢٩٦، ٣٠١).

ومن اشتهر بتوسعه في الأحكام والآراء ابن مالك، وقد ورد التوسع عنده في صورتين رئيسيتين؛ أولاهما: أنه يميز المسألة التي منعت بالكلية، والثانية: أن يستثني بعض صورها من حكم المنع المطلق، ويقول فيها بالجواز. (آل قميشان ٢٠٠٩م، ص ٥٩٤)

واستمرت رقعة الجواز في الاتساع ولم تتوقف يوماً واحداً، حتى عصرنا الحالي، يمكن للقارئ العودة إلى ما تجيزه المجمع اللغوية الحديثة في مختلف الأقطار العربية.

ويمكن حصر أسباب ظاهرة الاتساع في الآتي:

- ١ - كثرة الاستعمال: لم يكن الاتساع ظاهرة غير مضبوطة، تتم حسب هوى كل نحوي، بل كانت ظاهرة مؤسسة على رؤية واضحة، ودراية نافذة بلغات العرب وأدائها، فالمسموع هو أساسها وعمدتها؛ لأن

طبيعة اللغة لا تقبل الاتساع الفوضوي، أو الاجتهاد الفردي، ومن ثم صار (كثرة الاستعمال) أهم الأسس التي قامت عليها مسائل النحو، يقول السيوطي "كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية" (السيوطي، ١٩٩٠م، ج ١، ص ٢٤٣)، من مثل الحذف، والقلب المكاني، والإمالة، وغيرها، وقد انتبه علماءنا القدماء لظاهرة كثرة الاستعمال مبكراً، إذ تكررت في كتاب سيبويه أكثر من مرة، ومن ذلك قوله: "وحذفوا الفعل من إِيَّاكَ لكثرة استعمالهم إِيَّاه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، وحذفوا كحذفهم: حينئذٍ الآن، فكأنه قال: احذر الأسد، ولكن لا بد من الواو لأنه اسمٌ مضموم إلى آخر، ومن ذلك: رأسه والحائط، كأنه قال: خلّ أو دَع رأسه والحائط، فالرأس مفعول والحائط مفعول معه، فانتصبا جميعاً... وإثما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين تَنَوُّوا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، ولما جرى من الذكر" (سيبويه، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٢٧٤)، ولم يقدموا شيئاً على كثرة الاستعمال، وإن كان قياساً قوياً، رغم مكانة القياس عندهم، يقول ابن جني: "وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله، من ذلك اللغة التميمية في "ما" هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً، وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ "هل" في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ كما أن "هل" كذلك، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما

كثر استعماله وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أن القرآن بها نزل... واعلم أنك إذا أدرك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم. بذلك وصى أبو الحسن. ... ويدلك على أن الفصح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده... وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه... وأما ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول مطرح؛ غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل" (ابن جني، دت، ج ١، ص ١٢٧).

وقد قامت ظاهرة (كثرة الاستعمال) بدورها على قانون (طلب الخفة)، جاء في شرح ابن يعيش: "اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف" (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ج ٣، ص ٦٩)، وصرح القدماء بأهمية ذلك، فقد "زعم الخليل أن قولهم: لاؤ أبوك ولقيته أمس، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان، وليس كل جار يضمَر؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قُبِح، ولكنهم قد يُضمِرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثرُوا استعماله أحوج" (سيبويه،

١٩٨٨م، ج ٢، ص ١٦٢)، وقد عرف المحدثون هذه الظاهرة وأسموها بقانون الاقتصاد اللغوي، وذكروا أن استعمال العبارة بكثرة يجعلها معروفة مفهومة، ولهذا لا يجد المتكلم حرجاً في أن يقتصد في لفظها (الخلواني، ٢٠١١م، ص ١١١).

- ٢ - التطور: وربما ذلك ما عبر عنه النحاة بالخروج عن الأصل، إذ اللغة ما تفتأ تتغير وتتبدل، وعلى الرغم من أن من وظائف النحو إكساب اللغة شيئاً من الثبات، إلا أنه لا يستطيع الوقوف في وجه التطور، وإنما يحاول أن يوجهه الوجهة التي تخدم وتدعم الخصائص العامة لهذه اللغة أو تلك، والمثال الموضح لظاهرة التطور هو كثرة استعمال المركب الاسمي عند متحدثي العربية المتأخرين (ابتداء من العصر العباسي كما لاحظ ذلك المستشرق الألماني يوهان فك)، بينما يمثل المركب الفعلي الأصل في العربية الفصيحة في عصور الاحتجاج.

- ٣ - اللهجات: إذ لم يلتزم النحاة بخاصة المتأخرين منهم بلهجات القبائل التي أخذ عنها اللغويون الأوائل، وهي، كما ذكرها السيوطي: "قيس وتميم وأسد... ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم" (السيوطي، ٢٠٠٦م، ص ١٠١)، بل كانوا يروون اللغة حتى عن غير العربي، إذا توافرت فيه الكفاءة اللغوية المطلوبة، واحتجاج العلماء بأقوال الحسن البصري مشهورة، كما أنهم لم يلتزموا الحد الزمني الذي اتفق عليه الأوائل، فاستشهدوا بمن جاء بعده كأبي تمام والمتنبي، وقد اعتمد ابن مالك على لغات لخم، وجذام، وغسان

(السيوطي، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٥٥)، ونستحضر قول المبرد في حديثه عن أبي تمام والبحتري: "والله إن لأبي تمام والبحتري من المحاسن ما لو قيس بأكثر شعراء الأوائل ما وجد من فيه من مثله" (المبرد، ١٤٢٣ هـ، ج ١، ص ٩٧)، ويمكن أن ندرج في ذلك إضافتهم للحديث النبوي الشريف بعدد مصدر من مصادر الاحتجاج، والحديث رواه رجال من أصقاع شتى، وكثير منهم غير عربي، كما أنه لا يخلو كتاب جامع في النحو من الإشارة إلى اللهجات العربية، سواء من خلال عرض القراءات القرآنية المختلفة المتواتر منها والشاذ، أم من خلال الآيات الشعرية، أم من خلال الأقوال السائرة.

- ٤ - الاستثناء على القاعدة: وهو ما يدخل في ظاهرة الاتساع، إذ كثر وجود الاستثناءات للقواعد المقررة، ومعنى الاستثناء "هو حكم نحوي جاء مانعاً من استمرار حكم الإلزام في الحكم النحوي الأصلي للقاعدة النحوية، فهو يدخل النظرية النحوية من باب تميم القواعد الأصول، أو الاستدراك عليها، أو استثمار ما تبيحه اللغة، أو الإباحة الطارئة المأذون بها بعد أن كانت ممنوعة من خلال توافر أحد المسوغات المنصوص عليها في اللغة، فيتغير حكم القاعدة في ضوء هذا الوضع الخاص" (وفاء السعيد، ٢٠١١م، ص ١٦)، وهذا الاستثناء هو خروج عن القاعدة، ولكنه ليس خروجاً عن الاستعمال وسن العربية.

- ج - الشمولية: ونعني بها أن المنهج النحوي لم يفصل بين مستويات الدراسة اللغوية، المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى التركيبي، وأكبر

شاهد على ذلك كتاب سيبويه، الذي "ظهر موسوعة في النحو والصرف واللغة، إذ إنه لم يقتصر على رسم أشكال وقوالب متحجرة، بل هو عرضٌ يزخر بالأمثلة الحية" (ولد أباه، ٢٠٠٨م، ص ٨٠)، وبلغ الإعجاب به إلى أن يقول الجرمي: "أنا منذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه" (الزجاجي، أبو القاسم، ١٩٨٣م، ص ١٩١)، فهو أساس كل ما جاء بعده، وهذا يدل على "أن الفهم القديم للنحو كان شاملاً لكل القضايا التي يطرحها الكلام العربي على اختلاف مجالاتها" (فؤاد بوعلي، ٢٠١١م، ص ٤٢)، كما كان فهمهم لمجال النحو على أنه الخطاب التواصلية الفعلي الذي كان سائداً في عصر الاحتجاج، في مستوياته المختلفة، ولم يكن مجالهم خطاباً افتراضياً، يمكن أن يدرس فيه كل مستوى على حدة، كما أنهم اقتنعوا بتداخل هذه المستويات وانباء الواحد منها على الآخر، لتشكل في الأخير الخطاب التواصلية، الذي يجمع السلامة، والفائدة، والمتعة، في آن واحد، وبهذا التوجيه يُرد على أتباع الاتجاه الوصفية، الذين رأوا في هذه الخصيصة، نقطة ضعف أثقلت كاهل الدرس النحوي منذ النشأة، لأنه حاول أن يتعاطى مع كل مستويات اللغة، متجاوزاً بذلك حدوده وإمكاناته، وهي في حقيقتها مظهر من مظاهر القول فيه، وهذا ما جعل كثيراً من الدارسين يشيد بمزايا هذه المرحلة، يقول الدكتور حمزة المزيني: "لكن الصورة التي يمثلها كتاب سيبويه هي الدليل الأوضح على أن النحو العربي... كان ألصق ما يكون بالتنظير اللساني الحديث... وقد اكتشف المتخصصون في اللسانيات الحديثة... هذا الغنى النظري في

النحو العربي المبكر، وهو ما دعا هؤلاء إلى القول بأن النحو العربي في صورته تلك يتشابه مع الدراسات اللسانية الحديثة، إن لم يتماثل معها في الأهداف وفي طريقة البحث، وفي الوصف والتفسير" (المزيني، ٢٠٠٠م، ج ٢، العدد ٧٥، ص ٣٠٣)، ومن الغربيين الذين وصلوا إلى هذه النتيجة: جوناثان أوين، ومايكل كارتر، وديفيد جستس، ومن هنا يمكن أن ندرك دقة في وصف الشاطبي لكتاب سيبويه، حين قال: "وقد قال: الجرمي: "أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه... وكتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني ومن هنالك كان الجرمي على ما قال وهو كلام يروى عنه في صدر كتاب سيبويه من غير إنكار" (الشاطبي، ١٩٩٧م، ج ٥، ص ٥٤).

ويقول يوهان فك: "لقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل، وتوضيحية جدية بالإعجاب، بعرض الفصحى وتصويرها في جميع مظاهرها... على صورة محيطية شاملة" (يوهان فك، ١٩٨٠م، ص ١٤).

المستوى الثاني: الملامح التداولية من خلال القضايا الجزئية: لا أكاد أبالغ إذا قلت إن المظاهر التداولية تتجلى في معظم قضايا النحو العربي، بل إن هناك أبواباً كاملة قامت على اعتبار هذا البعد التداولي، الذي كان المحرك

الأساس لتفكير النحاة، والموجه البارز لإصدار الأحكام النحوية وتقريرها، ومن أمثلة هذه الأبواب باب النداء، وباب الندبة، وباب الاستغاثة، وباب التعجب، وباب الاختصاص، وباب المدح والذم، وغيرها، فهي أبواب قائمة في أساسها على البعد التداولي، وقد روعي في تسميتها البعد التداولي وليس البعد النحوي (الإعرابي)، فما الندبة والاستغاثة إلا من النداء، بل إن النداء نفسه ينضوي إعرابيا تحت باب المفعول به، وكذلك التعجب والاختصاص، كلها ترجع إلى باب المنصوبات، إلا أن النحاة انطلاقاً من القواعد التداولية التي استقرت في أذهانهم أثروا التعامل مع هذه الموضوعات انطلاقاً من طبيعتها وخصوصيتها، ويظهر ذلك بصورة أكثر وضوحاً، حين نتأمل في طريقة دراستهم لها، من خلال تعريفهم لكل باب، ولنأخذ باب التحذير نموذجاً على ذلك، فهم يقولون في مفهومه: هو "تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه" (الأشموني، ١٩٩٨م، ج ٣، ص ٨٤)، كما يحددون له صوراً مختلفة بحسب المقام، بحيث قد يكرر المحذر منه أكثر من مرة، ثم هم يؤكدون أن التحذير لا يكون للمتكلم، ولا للغائب، بل هو خاص في الغالب بالمخاطب، وما سمع من تحذير موجه للمتلكم أو للغائب، فمن باب إنزالهما منزلة المخاطب، بل ويعملون حذف الفعل فيه تعليلاً تواصلياً محضاً، يقول الرضي في شرحه للكافية: "وإنما وجب الحذف... لأن القصد أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من المحذور، وذلك أنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا

إذا شارب المكروه أن يرهق" (الرضي، ١٩٩٦م، ج ١، ص ١٩٧).

ولذلك يلاحظ الدارس أن هناك عناصر تداولية كانت الأساس عندهم في التعاطي مع كل ظاهرة، وهذه العناصر التداولية هي: القصد، والمقام، والمتكلم، والمتلقي، ونشير هنا إلى أن حضور هذه العناصر يختلف من باب نحوي إلى آخر، وسأكتفي بالتمثيل لكل عنصر، دون أن أجعل من وكدي تتبع نسبة حضور كل عنصر في الباب الواحد، لأن ذلك مما يخرج البحث عن هدفه، والهدف هو إثبات ملامح البعد التداولي في التفكير النحوي، وتحقيقه يتسنى بمجرد التمثيل.

القصد: "إنه لمن تحصيل الحاصل أن نقول إن مفهوم الحالة الذهنية، أو بمعنى أدق، القصد، يشكل محور إنتاج وتأويل الملفوظات والخطابات" (A.Reboul, J.Moeschler (1998), P 156)، فهو يعد الركن الأساس في عملية التواصل، سواء عند المتكلم، أم عند المتلقي، فالمتكلم يحرص على أن يكون قصده واضحاً عند السامع، حتى يحقق هدفه من الخطاب، ولا يضطر إلى الخطابات التوضيحية، أو التصحيحية، وذلك يعني مجهوداً إضافياً، والمتلقي بدوره يجتهد في الوصول إلى مقصود المتكلم، حتى يكتسب التواصل استمراريته، ويميز اللسانيون _ومنهم سبيري، وولسن_ بين نوعين من المقاصد:

أولاً: المقصد الإخباري: أي ما يقصد إليه القائل من حمل لمخاطبه على معرفة معلومة معينة.

ثانياً: المقصد التواصلية: أي ما يقصد إليه القائل من حمل لمخاطبه على معرفة مقصده الإخباري

أذهب في التناكر والإغراب... وأما تأنيث المذكر فكقراءة من قرأ «يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ» (يوسف ١٠)، وكقولهم: ما جاءت حاجتك، وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه، أثت ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعا، ولما كانت "ما" هي الحاجة في المعنى، وأنشدوا:

أَتَهْجُرُ بَيْتًا بِالْحِجَارِ تَلَقَّعَتْ

به الخوفُ والأعداءُ أم أنتَ زائرُهُ؟

ذهب بالخوف إلى المخافة، وقال لبيد:

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً

منهُ إذا هي عَرَدَتْ إِقْدَامُهَا

إن شئت قلت: أثت الإقدام لما كان في معنى التقدم، وإن شئت قلت: ذهب إلى تأنيث العادة، كما ذهب إلى تأنيث الحاجة في قوله: " ما جاءت حاجتك" (ابن جني، دت، ج ٢، ص ٢١٣)، كما يظهر في باب الإضافة حيث يذكر النحاة نوعا من الظروف يسمونه (الغايات) وهي التي تُعرف بالقصد، وهي: قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، وأول... جاء في المقتضب: " فأما الغايات فمصرفوعة عن وجهها؛ وذلك أنها مما تقديره الإضافة؛ لأن الإضافة تعرفها وتحقق أوقاتها، فإذا حذفت منها، وتركت نياتها فيها، كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة، فصرفت عن وجوها، وكان محلها من الكلام أن يكون نصبا أو خفضا. فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم، وكان ذلك دليلا على تحويلها، وأن موضعها معرفة وإن كانت نكرة أو مضافة، لزمها الإعراب، وذلك قولك: جئت قبلك،

مع أن عددا من منظري التواصل لا يرون ضرورة إلا للقصد الإخباري (آن رويول، وباك موسلار، ٢٠٠٣م، ص ٧٩).

وهناك وسائل تواصلية متعددة تعمل على الكشف عن هذا القصد، منها ملابسات المقام، ومنها بنية الخطاب في حد ذاتها، وربما تكون هي الأهم في هذا الباب، ولذلك يلجأ إليها الطرفان، وقلت الأهم ولم أقل الوحيدة لأنه في بعض الأحيان يكون هناك تعارض بين البناء اللغوي والقصد، كما هو الحال في التركيب الذي يراد به الاستهزاء، كأن تخاطب بخيلا قائلا: أنت أسخى من حاتم، وقد تعرض النحاة إلى موضوع القصد في علاقاته مع عناصر التواصل الأخرى في مواضع كثيرة، ومتفرقة من أبواب النحو، ونقدم نماذج على ذلك، منها باب تذكير الفعل وتأنيثه، إذ أجازوا أن يذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر، بحسب قصد المتكلم، "فمن تذكير المؤنث قوله:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقْتُ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ
إِبْقَالَهَا

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان، ومنه قول الله - عز وجل: «فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي» (الأنعام ٧٧) أي: هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه، وكذلك قوله تعالى: «فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ» (البقرة ٢٧٥) لأن الموعظة والوعظ واحد، وقالوا في قوله سبحانه: «إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» (الأعراف ٥٦)، إنه أراد بالرحمة هنا المطر، ويجوز أن يكون التذكير هنا إنما هو لأجل فعيل... وتذكير المؤنث واسع جدا؛ لأنه ردّ فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر

وبعدك، ومن قبلك، ومن بعدك، وجئت قبلاً وبعداً، كما تقول أولاً وآخرًا. فإن أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت: جئت قبل وبعد، وجئت من قبل ومن بعد، قَالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمَنْ بَعْدُ﴾ (الروم ٤)، وَقَالَ: ﴿وَمَنْ قَبْلَ مَا فَرَطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ (يوسف ٨٠)، وَقَالَ فِي الْإِصْرَةِ: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (آل عمران ١١) و﴿مَنْ بَعْدُ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ (الفتح ٢٤)، وكذلك جئت من علو، وصب عليهم من فوق، وَمَنْ تَحْتَ يَا فَتَى إِذَا أَرَدْتَ الْمَعْرِفَةَ وَكَذَلِكَ مَنْ دُونَ يَا فَتَى وَ(حَيْثُ) فَيَمْنُ ضَمُّ وَهِيَ اللُّغَةُ الْفَاشِيَّةُ والقراءة المختارة ﴿سَتَنْدَرَجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فهي غاية، والذي يعرفها مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ وَإِنَّمَا حَقُّ هَذَا وَبَابُهُ لِلظُّرُوفِ مِنَ الزَّمَانِ، وَ(حَيْثُ) ظرف من المكان ولكن ظروف الزمان دلائل على الأفعال، وَالْأَفْعَالُ تَوْضِيحُ مَعَانِيهَا وَلَوْ أَفْرَدْتَ (حَيْثُ) لَمْ يَصِحْ مَعْنَاهَا فَأَضْفَعْتُهَا إِلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَإِلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ؛ كَمَا تَفْعَلُ بِظُرُوفِ الزَّمَانِ؛ لِمُضَارِعَتِهَا، ومشاركتها إِيَّاهَا بِالْإِبْهَامِ؛ فَلِذَلِكَ تَقُولُ: قَمْتُ حَيْثُ قَمْتُ، وَقَمْتُ حَيْثُ زَيْدٌ قَائِمٌ؛ كَمَا تَقُولُ: قَمْتُ يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ، وَحِينَ زَيْدٌ أَمِيرٌ، وَالْغَايَاتُ كُلُّهَا بِمَنْزِلَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ" (المبرد، دت، ج ٣، ص ١٧٤)، وجاء عند الصبان عند كلامه عن القطع في الإضافة في (غير) و(عل): "والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف إليه أن يلاحظ معنى المضاف إليه، ومسماه معبرا عنه بأي عبارة كانت وأي لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية لفظ المضاف إليه. وإنما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ

لقوتها بنية لفظ المضاف إليه" (الصبان، ١٩٩٧م، ج ٢، ص ٤٠٤)، وكذلك يظهر في باب جزم الفعل المضارع إذا سبق بطلب يقول سيبويه: "تقول: ائتني آتِك، فتجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت على أن تجعله معلقاً بالأوّل، ولكنك تبتدئه وتجعل الأوّل مستغنياً عنه، كأنه يقول: ائتني أنا آتِك" (سيبويه، ١٩٨٨م، ج ٣، ص ٩٥)، وقال ابن يعيش، شارحاً كلام الزمخشري في هذا الموضوع نفسه: "قال الشارح: يريد أن هذه الأشياء التي تجزم على الجواب في الأمر والنهي وأخواتهما، إذا لم تقصد الجواب والجزاء رفعت، والرفع على أحد ثلاثة أشياء: إما الصفة إن كان قبله ما يصح وصفه به، وإما حالا إن كان قبله معرفة، وإما على القطع والاستئناف" (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ج ٤، ص ٢٧٩).

ويمكن أن ندرج هنا ما سماه (ابن السراج) في باب النداء بالنكرة المقصودة، والتي ينقلها القصد من التنكير إلى التعريف، إذ المعروف في النداء ضربان، "ما كان اسماً علماً قبل النداء نحو زيد وعمرو... وضرب كان نكرة فتعرف بالنداء نحو: يا رجل أقبل صار معرفة بالخطاب، وأنه في معنى: يا أيها الرجل" (ابن السراج، ١٩٩٦م، ج ١، ص ٣٣٠).

كما يمكن فهم كلام عبد القاهر الجرجاني عما سماه (الفروق)، في إطار نظرية القصد، التي نحن بصدد بيان حضورها في مختلف أبواب النحو العربي: وهذه الفروق هي معانٍ تواصلية (تداولية) يتحكم فيها قصد المتكلم، يقول: "والفروق التي من شأنها أن تكون فيه [النظم] فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها ثم اعلم أن ليست

المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض" (الجرجاني، ٢٠٠٧م، ص ١٢٨)، وقد مثل لها بأمثلة من أبواب متعددة من النحو كالتعريف والتكثير، وحروف العطف، وأسلوب الشرط، والتقديم والتأخير، وأسلوب النفي، وهو يرجع الحذق فيها إلى الكفاءة التداولية، وهي أشمل من الكفاءة اللغوية، ولعل ذلك ما نفهمه من قوله: "أفليس هو كلاماً قد اطرده على الصواب وسلم من العيب أفما يكون في كثرة الصواب فضيلة، قيل أما والصواب كما ترى فلا، لأننا لسنا في ذكر تقويم اللسان والتحرز من اللحن وزيف الإعراب فنعتد بمثل هذا الصواب، وإنما نحن في أمور تدرك بالفكر اللطيفة، ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم، فليس درك صواب دركا فيما نحن فيه حتى يشرف موضعه ويصعب الوصول إليه، وكذلك لا يكون ترك خطأ تركاً حتى يحتاج في التحفظ منه إلى لطف نظر وفضل رؤية وقوة ذهن وشدة تيقظ، وهذا باب ينبغي أن تراعيه وأن تعني به حتى إذا وازنت بين كلام وكلام ودريت كيف تصنع فضممت إلى كل شكل شكله وقابلته بما هو نظير له وميزت ما الصنعة منه في لفظه مما هي منه في نظمه" (الجرجاني، ٢٠٠٧م، ص ١٣٧)، ويطلق على هذه الكفاءة التداولية مصطلح (معاني النحو)، "فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من

أصوله ويتصل بباب من أبوابه" (الجرجاني، ٢٠٠٧م، ص ١٢٣)، ولذلك فإنه "إذا ثبت أن سبب فساد النظم واختلاله أن لا يعمل بقوانين هذا الشأن، ثبت أن سبب صحته أن يعمل عليها ثم إذا ثبت أن مستنبط صحته وفساده من هذا العلم ثبت أن الحكم كذلك في مزيمته والفضيلة التي تعرض فيه وإذا ثبت جميع ذلك ثبت أن ليس هو شيئاً غير توخي معاني هذا العلم وأحكامه فيما بين الكلم" (الجرجاني ٢٠٠٧م، ص ١٢٥).

ومن الأبواب التي يمكن للدارس أن يرى فيها بوضوح تحكم قصد المتكلم في بناء الملفوظ، باب الحروف، ونضرب لذلك بمثال حرف الفاء، كما جاء عند المرادي، قال وهو يذكر حالات دخول الفاء على الفعل في الجزاء: "...وإن كان ماضياً متصرفاً مجرداً، فهو على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً، ولم يقصد به وعد أو وعيد. نحو: إن قام زيد قام عمرو، وضرب يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى. نحو «إن كان قميصه قد من قبل فصدقت»، وقد معه مقدرة، وضرب يجوز اقترانه بالفاء ولا يجب، وهو ما كان مستقبلاً، وقصد به وعد أو وعيد. كقوله تعالى «وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» (النمل ٩٠)، وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء، ليعلم ارتباطه بأداة الشرط. وذلك إذا كان: جملة أسمية، نحو: من يفعل الخير فالله يجزيه" (المرادي، المرادي، ١٩٩٢م، ص ٦٧).

المقام: انطلاقاً من أن المقام هو "مجموعة الاعتبارات والظروف التي تصاحب النشاط اللغوي، ويكون لها

تأثيرها في ذلك النشاط من خارجه، بحيث لا تتحدد دلالة الكلام أو تتجلى مزاياه إلا في ظلها، وفي ظل ارتباطه بها" (طبل، ١٩٩٨م، ص ١٩٤). فإنه في مجال النحو الفصيل في المواضع التي يحتمل فيها اللفظ أكثر من دلالة، كما في باب التمييز في قولنا: "طاب زيد أبا، يجوز أن تريد بد(أبا) نفس زيد، وأن تريد به أباه" (الرضي، ١٩٩٦م، ج ١، ص ٢٣٩).

كما أنه يغنيها في مواضع كثيرة عن ذكر اللفظ، بحيث يؤدي هو الوظيفة التواصلية بامتياز، من ذلك ما ذكره سيبويه، في باب حذف الفعل، رغم أن الفعل عمدة في الكلام، وبدونه لا يستقيم، قال: "هذا باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك، إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت: مكة ورب الكعبة. حيث زكنت أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة والله، ويجوز أن تقول: مكة والله، على قولك: أراد مكة والله، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس، فقلت: مكة والله، أي أراد مكة إذ ذاك، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿قُلْ بَلْ مَلَكٌ بَرَّاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (البقرة ١٣٥)، أي بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً، كأنه قيل لهم: اتبعوا، حين قيل لهم: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾، أو رأيت رجلاً يسدّد سهمًا قبل القرطاس فقلت: القرطاس والله، أي يصيب القرطاس. وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، ولو رأيت ناساً ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت: الهلال ورب الكعبة، أي أبصروا الهلال. أو رأيت ضرباً فقلت على وجه التفاؤل: عبد الله، أي يقع

بعبد الله أو بعبد الله يكون، ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلاً، أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلاً، أو أخبرت عنه بفعل، فتقول: زيداً. تريد: اضرب زيداً، أو أتضرب زيداً" (سيبويه، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٢٥٧).

كما أن المقام يعيننا في التصرف في اللفظ، وذلك بإخراجه من معناه الحقيقي إلى معنى تواصلية آخر، ومن ثم تكتسب مباني اللغة سعة وثراء، ومن نماذج ذلك همزة الاستفهام التي: "قد ترد لمعان آخر، بحسب المقام، والأصل في جميع ذلك معنى الاستفهام"، ومن هذه المعاني:

التسوية: نحو ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ (البقرة ٦)، والتقرير: وهو توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه. نحو قوله تعالى ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (المائدة ١١٦)، والتوبيخ: نحو: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ (الأحقاف ٢٠)، والتحقيق: نحو قول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا

وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ، بَطُونٌ رَاحَ

والتذكير: نحو: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ (الضحى ٦)، والتهديد: نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ (المرسات ١٦)، والتنبيه: نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ (فاطر ٣٥)، والتعجب: نحو ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا، غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ (المجادلة ١٤)، والاستبطاء: نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الحديد ١٦)، والإنكار: نحو

دت، ج ١، ص ١١٠)، فهذا القول يشير إلى وعي النحاة بدور المتكلم في عملية الإعراب، ويفسر في الوقت نفسه سبب نسبتهم العمل الإعرابي للألفاظ، ويؤيد الشاطبي ما ذهب إليه ابن جني بقوله: "الرافع والناصب والجار والجازم إنما هو المتكلم، والألفاظ لا عمل لها، لكن لما كان المتكلم يرفع عند حضور بعض الألفاظ، وينصب عند آخر، ويجر عند آخر، فكانت (علامات الإعراب) أو (علامات المنزلة والمكانة) تجري مع أنواع الإعراب وجوداً وعدماً نسبوا العمل إليها اتساعاً" (الشاطبي، ٢٠٠٧م، ج ١، ص ١٣٣ - ١٣٤)، ولذلك نتلمس إدراكهم لتأثير المتكلم، في كثير من مسائل الأبواب النحوية، ومن أمثلة ذلك، كلامهم عن نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، فمذهب الكوفيين جواز ذلك، بينما يمنع البصريون ذلك ويخرجونه على التضمين أو على التأويل، أو على المجاز، ولا يهمني هنا التحقيق في المسألة، وإنما الذي يهمني هو أن كلا الفريقين اعتمد على (اجتهاد المتكلم) في الرأي الذي تبناه، فرأي الكوفيين يعتمد على فكرة أن متكلم اللغة هو الذي يتصرف في إحلال حرف مكان حرف، من باب التنوع، أو من باب التساهل، أو حتى من باب الخطأ، ورأي البصريين كذلك يعتمد على أن إحلال حرف مكان حرف، اجتهاد من متكلم اللغة اعتماداً على أنه يحكم ذوقه، وقصده، فيلجأ إلى التضمين، فيحتاج المتلقي حينئذ إلى التأويل، وإلى صرف الحرف أو الفعل إلى الوجهة التي أرادها له المتكلم.

وجاء عند ابن جني في الخصائص، في (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض): "وذلك أنهم

﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ (الصفات ١٥٣)، والتهكم: نحو ﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاطُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾ (هود ٨٧)، ومعاقبة حرف القسم: كقولك: الله لقد كان كذا. فالهمزة في هذا عوض من حرف القسم. وينبغي أن تكون عوضاً من الباء دون غيرها، لأصالة الباء في القسم" (المرادي، ١٩٩٢ م، ص ٣١).

المتكلم: "وهو الذات المحورية في إنتاج الخطاب، لأنه هو الذي يتلفظ به، من أجل التعبير عن مقاصد معينة، وبغرض تحقيق هدف فيه، ويجسد ذاته من خلال بناء خطابه" (عبد الهادي بن ظافر الشهري، ٢٠٠٤م، ص ٤٥)، وهذه المحورية مجسدة في التراث النحوي من خلال اعتبار النحاة للمتكلم النموذج، ومن خلال استهدافهم للمتكلم الهدف، ونستطيع تلمس ذلك في مواضع كثيرة من نقاشاتهم لمختلف قضايا النحو والصرف، ولعل المعول عليه في هذا العنصر ما جاء عند ابن جني وهو يتكلم عن الإعراب، مبيناً حقيقته، ومفهوم النحاة له، قال: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً قائم وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح" (ابن جني،

يقولون: إن "إلى" تكون بمعنى مع، ويحتجّون لذلك بقول الله سبحانه: «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ» (آل عمران ٥٣)، أي: مع الله، ويقولون: إن "في" تكون بمعنى "على"، ويحتجّون بقوله عز اسمه: «وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ» (طه ٧١) أي: عليها، ويقولون: تكون الباء بمعنى عن وعلى، ويحتجّون بقولهم: رميت بالقوس أي: عنها وعليها... وغير ذلك مما يوردونه، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا، لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه، وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول: رويت الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش (ابن جني، دت، ج ٢، ص ٢١٠).

المتلقي: هو الطرف الثاني في عملية التواصل، ودوره لا يقتصر على استقبال الملفوظ وتحليله، وفهمه، والاستجابة له، بل وظيفته تتعدى ذلك بكثير، إذ إن حضور شخصية المتلقي، وتصور المتكلم لها، تجعله يتصرف في التركيب، بل ويخرج بعض الملفوظات النحوية عن دلالتها الأصلية، ومن نماذج ذلك تحول دلالة الكلمة من (الصفة) إلى (المدح أو الذم)، إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب، "فإن النعت قد يكون لمجرد المدح، كـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، أو لمجرد الذم؛ نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، أو

للترحم؛ نحو: "اللهم أنا عبدك المسكين"؛ أو للتوكيد، نحو: «نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ» (الحاقة ١٣) (ابن هشام، دت، ج ٣، ص ٢٧٢)، وقال ابن يعيش في باب حذف كان ومعمولها في عبارة (ألا طعام، ولو تمرا): "والتقدير: ولو كان الطعام تمرا، لكن حذفت الفعل للعلم به" (ابن يعيش ٢٠٠١م، ج ٢، ص ٨٩)، كما جاءت الإشارة إلى المتلقي في باب الحال، بخاصة حين لا يتعين صاحبها هل هو الفاعل أو المفعول في مثل قولنا: ضربت زيدا قائماً، فالجملة تحتل الوجهين، ولكنك إذا أردت أن تعيد الحال على غير الملاصق لها "فلم يجوز ذلك إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه أنت، فإن كان غير معلوم لم يجوز" (ابن السراج، ١٩٩٦م، ج ١، ص ٢١٤)،

ويذكر سيويه أهمية استحضار متكلم العربية للطرف المستقبل، في باب "ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مُسْتَعْنٍ عن لَفْظِكَ بالفعل، وذلك قولك: زيداً، وعمراً، ورأسه. وذلك أنك رأيت رجلاً يَضْرِبُ أو يَشْتِمُ أو يَقْتُلُ، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تَلْفَظَ له بعمله فقلت: زيداً، أي أَوْقَعُ عَمَلَك بزيدٍ" (سيويه، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٢٥٣)، ولم يكتف سيويه بهذا التوضيح، بل ذهب يفصل حالات ذكر الفعل وحذفه باعتبار المتلقي، فقال: "فاعرف فيما ذكرت لك أن الفعلَ يَجْرَى في الأسماء على ثلاثة مجارٍ: فِعْلٌ مُظْهَرٌ لا يحسن إضماره، وفِعْلٌ مُضْمَرٌ مستعملٌ إظهاره، وفِعْلٌ مُضْمَرٌ متروكٌ إظهاره.

فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنه أن تَنْتَهِيَ إلى رجل لم يكن في ذِكْرِ ضَرْبٍ ولم يَخْطُرَ بباله، فتقول:

• أن الملامح التداولية في النحو العربي كان حاضرة في جميع مستوياته، سواء في مستوى المبادئ، أو في مستوى القضايا الجزئية، أو في مستوى المصطلح.

• من العناصر التداولية التي كان لها التأثير الأظهر في طبيعة الأحكام النحوية: المقام، وعلم المخاطب، وقصد المتكلم.

• أن قيام النحو العربي على أسس تداولية يجعل منه نحا متجددا، قابلا للتطور، ليساير في ذلك اللغة، وما اتساع رقعة الجواز إلا دليل على ذلك.

• أن هناك ظواهر نحوية كثيرة يجب أن تدرس من منظور تداولي حتى نستطيع تحليلها تحليلا مناسباً، كظاهرة الحذف مثلاً.

زيدا. فلا بدَّ له من أن تقول له: اضربْ زيدا، وتقولْ له: قد ضربتَ زيدا. أو يكون موضعاً يقبح أن يعرى من الفعل نحو أنْ وقَدْ وما أشبه ذلك.

وأما الموضع الذي يُضمَرُ فيه وإظهاره مستعملٌ، فنحو قولك: زيدا، لرجلٍ في ذِكْرِ ضَرْبٍ، تريد: اضربْ زيدا. وأما الموضع الذي لا يستعملُ فيه الفعلُ المتروكُ إظهاره فمن الباب الذي ذُكِرَ فيه إِيَّاكَ إلى الباب الذي آخِرُهُ ذَكَرُ مرحباً وأهلاً (سيبويه، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٢٩٦، وجاء ذكر (أيك) ج ١، ص ٢٧٣، وذكر (أهلاً) ج ١، ص ٢٩٥).

وختاماً لهذا البحث نوجز أهم النتائج التي توصل إليها، وهي:

• أن مفهوم النحو أوسع من مجرد تصحيح خطأ، أو وضع قاعدة لظاهرة لغوية معينة.

آل قميشان ناصر محمد بن عبدالله، الاعتراض

النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، الطبعة ١، أبوظبي، دار الكتب الوطنية، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

البهناوي، حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث (في محالي مفهوم اللغة والدراسات النحوية)، دط، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

بوعلي، فؤاد، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، ط ١، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، ٢٠١١م.

الجرجاني عبد القاهر أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (المتوفى ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز

المراجع العربية:

الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط ٢، بنگازي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٦م.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الطبعة ١، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(المتوفى: ٦٨١هـ)، وفیات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المحقق إحسان عباس، دط، بيروت، دار صادر، دت.

الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، دط، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٦م.
الرضي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط٢، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٦م.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (المتوفى ٣٣٨هـ)، الايضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، ط٣، بيروت، دار النفائس، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (المتوفى: ٣٣٨هـ)، مجالس العلماء، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

السامرائي، صباح علاوي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ط١، الأردن، عمان، دار مجدلاوي، ٢٠١٢م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (المتوفى: ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.

السعيد، وفاء محمد علي، الاستثناء على القاعدة النحوية، ط١، عمان الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.

في علم المعاني، المحقق محمد رضوان الداية، وفايز الداية، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، كتاب التعريفات المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الطبعة ١، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص، ط٤، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دت.

حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دط، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.
الحلواني محمد خير، أصول النحو العربي، دط، المغرب، إفريقيا الشرق، ٢٠١١م.

أبو حيان، التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو ٤٠٠هـ)، المقابسات، المحقق: حسن السندوبي، ط٢، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٢م.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المحقق: خليل شحادة، الطبعة ٢، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٨م، ١٤٠٨هـ.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي

الخلاصة الكافية، ط ١، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث - جامعة أم القرى ٢٠٠٧م.
الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)،
الموافقات، المحقق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط ١، القاهرة، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
شبانة، حسن محمود، ظاهرة الاتساع في النحو العربي، ط ٢، الأردن، دار الفتح عمان، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
الشهري، عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ط ١، بيروت لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ٢٠٠٤م.
الشوكانى، (محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني المتوفى: ١٢٥٠هـ)، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، ط ١، دمشق - كفر بطنا، دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط ١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب، ط ١، بيروت، دار الطليعة، ٢٠٠٥م.

سيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (المتوفى: ١٨٠هـ)، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد (المتوفى: ٣٦٨هـ)، أخبار النحويين البصريين، تح طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة ١، القاهرة، دار مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ - ١٩٦٦م.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (٩١١هـ)، الإقتراح في علم أصول النحو، علق عليه د. محمد سليمان ياقوت، دط، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، سبب وضع علم العربية، المحقق مروان العطية، الطبعة ١، دمشق بيروت، دار الهجرة، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.
الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ، ١٤٢٨هـ)، المقاصد الشافعية في شرح

العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٩٤٧م.

المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المقتضب، المحقق محمد عبد الخالق عزيمة، دط، بيروت، عالم الكتب، دت.

المتوكل، أحمد ١٤٠٢هـ، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط١، الدار البيضاء، المغرب، نشر وتوزيع دار الثقافة، ١٩٨٥م.

مدكور، إبراهيم، محاضر جلسات الدورة الأربعين، دط، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٥م.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، المحقق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

مزيد، بهاء الدين محمد، تبسيط التداولية، ط١، القاهرة، شمس للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.

المزني، حمزة، مراجعات لسانية، دط، الرياض، كتاب الرياض، ج٢، العدد ٧٥، ٢٠٠٠م.

ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دت، القاهرة، دار المعارف، دت.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي

ضيف، أحمد شوقي عبد السلام (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، المدارس النحوية، دط، القاهرة، دار المعارف، دت.

طبل، حسن، المعنى في البلاغة العربية، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٨م.

الطنطاوي، محمد رحمه الله، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، المحقق أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، ط١، بيروت لبنان، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ.

علوي، حافظ إسماعيل، التداوليات علم استعمال اللغة، مجموعة من الباحثين، ط١، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، ٢٠١١م.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، المستصفى، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، ط١، القاهرة، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ ١.

ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، المحقق عبد السلام محمد هارون، دط، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، الشعر والشعراء، دط، القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٣هـ.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، المحقق عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى مركز البحث

فك، يوهان، دراسات في اللغة واللهجات
والأساليب، ترجمة رمضان عبد التواب، دط،
مصر، مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

المراجع الأجنبية:

A.Reboul, J.Moeschler; *la pragmatique de discours*, (1998) Paris, Armand Colin.

الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، ط٣،
بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله
ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى:
٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المحقق
يوسف الشيخ محمد البقاعي، دط، بيروت، دار
الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دت.

ولد آباه، محمد المختار، تاريخ النحو العربي في
المشرق والمغرب، ط٢، بيروت لبنان، دار الكتب
العلمية، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي،
(المتوفى ٦٤٣هـ)، شرح الفصل، قدم له ووضع
فهارسه، إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، دار
الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

المراجع المترجمة:

بافو، ماري آن، وجورج إليا سرفاتي، النظريات
اللسانية الكبرى من النحو إلى الدرائعية، ترجمة
محمد الراضي، ط١، بيروت لبنان، المنظمة العربية
للترجمة، مارس ٢٠١٢م.

روبول، آن، وجاك موسلار، التداولية اليوم علم
جديد في التواصل، ترجمة د.سيف الدين دغفوس،
ود.محمد الشيباني، مراجعة د. لطيف زيتوني، ط١،
بيروت لبنان، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة
للنشر، ٢٠٠٣م.